الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث (*)

تأليف : بســـام طيبى

عرض : دكتور ســـعد جمعه (**)

يعرض المؤلف (***) فى الكتاب محاولته فى تحليل « الدور الحقيقى للجيش » والذى يتولى السلطة فى العديد من الدول المتخلفة ، ويحـــاول الاجابة على « ما اذا كان الجيش ينتمى موضوعيا الى تلك القوى التقدمية المحركة للعمليات التحررية لشعوب المستعمرة » .

فطبقا للنظريات المعاصرة لعلم الاجتماع العسكرى ، فان الجيش فى الدول المتخلفة يلعب دوره المحدد باعتباره « العامل المسبب للتحـــديث » وبالتالى « فانه المحرك للتغير الاجتماعى » (النظريات الامريكية) أو أنـــه « طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية » (النظريات السوفيتية) .

ويوجه المؤلف نقده للنظريات الامريكية فى علم لاجتماع العسكرى خاصة الاساس العلمى القائمة عليه تلك النظريات ، وهى نظريات التحديث،وكذلك الاتجاه المنهجى لاصحاب تلك النظريات مثل باى Pye ، وهانتنجتن Hantington وبرايس Price وآرون Aron ، والذين ينتهون بنظرياتهم الى مدلولات متحيزة بل وخاطئة ، ذلك أنهـــم يستندون فى تحليلاتهم الى مدلولات قائمة على تأويلاتهم الذاتية بدلا من الاعتمـــاد على التحليل التاريخى ، ويرجع طيبى ذلك الى الانتهازية السياسية الكامنـــة وراء هذه البحوث مما ينتهى بهذه النظريات الى افتقاد وظيفتها التوضيحية لسلوك العسكريين فى الدول المتخلفة بقدر ما تصبح أداة لخدمة الســـلوك الامبريالى للقوى العالمية المتعاونة مع العديد من الحكومات العسكرية لاضفاء الشرعية عليها .

---

* Bassam Tibi ; Militaer und Sozialismus in der dritten welt, Suhtkamp Verlag, Frankfurt, 1973.

(**) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

(***) بسام طيبى سورى الجنسية حصل على درجة الدكتوراة فى العلوم الاجتماعية من جامعة جوتينجن ، وله العديد من المؤلفات التى تتنـــاول المجتمعات النامية (وهى منشورة بالالمانية) .

ويستمر المؤلف فى نفس الاتجاه ناقدا النظريات السوفيتية . ويشير الى ابعاد سياسة الاتحاد السوفيتى التى تبدو فى دعواه بأن لدى كل دولة متخلفة امكانية اتباع « الطريق اللارأسمالى للتنمية » اذا ما اتحدت مع الشعوب الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى .

يعمد طيبى فى محاولته التوضيحية الى الاستناد الى منهج التحليل التاريخى مع الاستفادة من وجهات النظر فى كل من علم اجتماع التنظيم ، والدراسة الاجتماعية للطبقات ، وعلم اجتماع السلطة ، وعلم النفس الاجتماعى ، والقائمة بالدرجة الاولى على تحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة فى اطار نظام السيادة العالمى .

ويستند فى كل ذلك على البحث الذى قام به نوردلنجر Nordlinger ويتخذه مرجعا اساسيا له . وكذلك النتيجة التى توصل اليها والتى تقول ان نظام الحكم العسكرى لا يلعب دائما وبالضرورة دور المغير الاجتماعى ذا التأثير الايجابى ، وأن « فئة الضباط السياسيين بصفة عامة لا يميلون الى احداث تغييرات اقتصادية او اصلاحية . حقيقة انهم قد يبدون استجابات فى بعض المواقف التى تقوم فيها المنظمات المدنية وبعض الطبقات بممارسة الضغوط لتحقيق تلك التغييرات ، ولكنهم يتجهون فيما بعد لاتخاذ الاجراءات ضد هؤلاء جميعا . ومع ذلك فلا بد من تعديل هذا القول عن طريق اضافة انه يمكن فى بيئة اجتماعية وسياسية محددة (اى عندما تكون الطبقة المتوسطة فى مرحلة التكوين وافتقاد الطبقة العاملة للتعبئة السياسية، أن تسمح الحكومة العسكرية بالتحديث الاقتصادى بل وتقوم بادارته . « ان احد المحركات الاساسية للانجاز التقدمى للجيش باعتباره مؤسسة عسكرية تتمثل فى تحقيق مصالحه والتى لا تتعارض مع مصالح الطبقات التى ينتمى اليها افراده .

ويقدم طيبى ـ مستعينا بتصنيف يانوفتس Innowitz ـ تصنيف لجيوش البلاد غير الغربية استنادا لاسباب توليها السلطة وانماط سلوكها خاصة ، وذلك على النمو التالى :

١ ـ جيوش ما قبل الاستعمار ، والتى تتحدد وظيفتها الاساسية فى الفتوحات بقوة السلاح وهى قل ما توجد فى وقتنا الحاضر .

٢ ـ جيوش ما بعد الاستعمار وهى تعتبر الامتداد الطبيعى للجيوش فى فترة الاستعمار مع امتداد صلاحياتها الوظيفية كقوى بوليسية تعمل على ابقاء الاوضاع القائمة على ما هى عليه فى اطار الاستقلال الشكلى .

٣ — جيوش ما بعد الاستعمار بما لها من نسيج طبقى جديد ناضلت لتحقيق الاستقلال .

٤ — جيوش مكونة بهدف التحرير والتى تعتبر جزءا من الحركة الثورية او نتاجا لها أثر تغيير السلطة الحاكمة .

هذه الجيوش بنماذجها المتعددة لها نسيجها الطبقى الداخلى المحدد والمرتبط باطار مجتمعاتها ، مما يتيح تصنيف اشكال تغيير السلطة عسكريا فى ثلاث فئـــات :

١ — قيام الجماعة العسكرية المنتمية للطبقة الحاكمة بالانقلاب وذلك لمجرد تغيير الاشـــخاص ولذلك لا ينتظر منها اجراء تغييرات فى البنية الاجتماعية او شكل السلطة السياسية .

٢ — قيام جماعة من الضباط المنتمين للطبقة الرجعية بالانقلاب ضد النظام التقدمى نسبيا .

٣ — قيام جماعة من الضباط بالانقلاب ضد الطبقة الاوليجاركية الحاكمة والتى تعوق حركة التغير الاجتماعى ، هؤلاء الضباط يعلنون ادعائهم بأنهم ثوريون .

ومن خلال هذا التصنيف يقوم المؤلف بعرض محاولته التحليلية بالتطبيق على الدول العربية . فيبدأ بالجيش فى المملكة المغربية والذى يعتبره جيش ما بعد الاستعمار بما له من وظيفة بوليسية لمساندة الطبقة الحاكمة والحفاظ على البناء الاجتماعى والسياسى القائم وخدمته . أما فيمـــا يتعلق ببعض الاجراءات الثورية المشتتة فى المجالات المتفرقة والتى تأخذ شكل الاصلاح المظهرى نيصفها طيبى بأنها ردود افعال لبعض الضغوط من هنا او هناك بهدف الحفاظ على الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلى . ويستطرد طيبى ملقيا الضوء على الانقلاب فى كل من سنتى ٧١ ، ١٩٧٢ ويراهمـــا صراعا على السلطة بين جماعات الطبقة الحاكمة . أما اشتراك بعض العسكريين القوميين فى تلك الانقلابات فكان نتيجة خداعهم بالوعود الكاذبة من بعض جماعات الصراع .

ثم ينتقل الى استعراض نموذج الجيش المكون بهدف التحرير ويسوق جيش التحرير الجزائرى كمثال تطبيقى لجيش تكون فى اطار حركة التحرر والاستقلال ، والذى قام بمساعدة الجموع الشعبية المعباة بالقضاء عـــلى الابنية الاستعمارية القائمة ، ثم عمل على استبدالها بابنية تحقق مصالح

المجاهدين العاملين فى جيش التحرير ، والذين اصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة لكبار الملاك الزراعيين ، والمهيمنين على قطاع الصناعة ، والتكنوقراطيون وممثلوا الوظائف الادارية العليا فى الدولة . واصبحت كل حركة تغيير تقدمية تواجه بالضرب دون رحمة وبالتصفية .

ويختتم المؤلف كتابه بالحديث عن الجيش فى مصر كمثال للتحليل والتفرقة ، وذلك لما للجيش المصرى من تقاليد عريقة فى الحركة القومية التحررية المصرية . ويستند فى تحليله الى اهم العوامل التاريخية والتى جعلت من هذا الجيش قوة تقدمية فى الحركة القومية ويسردها فيما يلى :

— منذ بداية تكوين هذا الجيش اثناء حكم محمد على ، على احدث النظم التى تناقض الاوضاع الاجتماعية الاقطاعية ببناءتها المختلفة ، وما كان لهذه النظم الحديثة من آثار سواء كانت تعليمية او اقتصادية أو على التركيب الطبقى للمجتمع المصرى وسيجه الاجتماعى .

— ادت الضغوط المتزايدة للقوى الاستعمارية على الطبقة الحاكمة ، والتقدم المضطرد للمصريين لتقلد الرتب العالية فى الجيش ، الى تسييس العاملين فى الجيش والمتمثل فى العداء للاستعمار والايمان بالحركة القومية .

— ادى عدم وجود حركة قومية كما ادى غياب الوعى الطبقى للطبقة العاملة (البروليتاريا) الى أن اصبح للجيش دورا طليعيا فى قيادة الحركة القومية .

مع استمرار تزايد سلطات الضباط الاجانب ونجاحهم الى حد كبير فى الاقلال من شأن المصريين داخل الجيش المصرى ، بلغت الحركة مداها ١٨٨١/١٨٨٢ وكانت ثورة عرابى والتى ضربت بعنف من جانب القوى الاستعمارية .

ومع حلول عام ١٩٣٦ وجدت الحركة القومية مساندة قوية بعد الاجراءات التحررية وتعديل شروط الالتحاق بالكليات العسكرية من العاملين بالجيش ، حتى أن مجموعة الضباط الاحرار التى قامت بالاستيلاء على السلطة عام ١٩٥٢ اعتبرت نفسها الامتداد الطبيعى للثورة العرابية . بل انهم ذهبوا الى تبرير حركتهم بانهم المجموعة الوحيدة التى كانت فى وضع يسمح لها — فى ذلك الوقت — بالتخلص من الاستعمار وأن الجيش هو الطليعة التى يمكن لها أن تدافع عن مصالح كافة الطبقات فى المجتمع .

ويطرح المؤلف محاولته لتحليل الواقع فى تلك الفترة ويرى أن استيلاء الضباط الاحرار على السلطة هو نتيجة الصراع القائم بين الطبقة المتوسطة — والتى ينتمى اليها الضباط الاحرار — والطبقة الاوليجاركية الحاكمة ، مع اعتبار أن الجيش هو الجناح المسلح للبرجوازية الثورية الصغيرة التى تتمثل أيديولوجيتها فى العداء للاستعمار — هذه الايديولوجية هى ذاتها ما يعتنقه الضباط الاحرار والذين استطاعوا بوجودهم فى الجيش حسم الصراع لصالح تلك الطبقة التى ينتمون اليها . الا أن اقامة النظام السياسى ذى الطابع الثورى بشكله الديموقراطى القومى لم يكن متاحا بعد نجاح الضباط الاحرار فى الاستيلاء على السلطة ، وذلك لانهم استطاعوا الحصول على السلطة السياسية دون التمكن من السلطة الاقتصادية . ويستمر طيبى فى عرض الاساس الذى يستند اليه فى تحليله وهو أن هناك شرطا اساسيا لاستمرار التمكن من السلطة ، الا وهو الارتباط والالتحام بالجموع الشعبية والذى لايمكن أن يتم الا بتعبئة الجماهير سياسيا . وهو ما يؤدى بالضرورة الى الثورة الاشتراكية التى تتعارض مع مصالح كل من الجيش (الذى يرى فى تماسكه ضرورة حيوية) والطبقة المتوسطة (التى ترى فى الثورة الاشتراكية تناقضا مع سلطاتها السياسية والاقتصادية) .

ثم يقدم بعد ذلك تحليله للسياسة التى اتبعها النظام العسكرى فيما بعد عام ١٩٥٢ — على الرغم من كل ما كان يؤكده النظام — والتى تتمثل فى اتباع السياسة الراسمالية التى تتضح فى التحالف مع الملكية الصناعية الخاصة ضد ملاك الاراضى الزراعيين ، والتى وجدت نهايتها بارساء قواعد راسمالية الدولة المتمثلة فى اعلان قوانين التاميم الموجه لصالح الطبقة المتوسطة . وقد تم ذلك تحت شعار الاشتراكية ، الذى لم يكن يعنى فى رأى طيبى اكثر من اضفاء الشرعية واثارة انطباع الاستقرار بين الطبقة الجديدة المنفذة لراسمالية الدولة والمحققة لمصالحها من خلال ذلك .

ويرى المؤلف أن قوانين الاصلاح الزراعى — التى تعتبر الحجر الاساسى الحقيقى للاشتراكية المصرية — قد ادت الى زيادة انتاج الارض الزراعية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية . ولكنها فشلت فى تغيير البناء الاجتماعى فى القطاع الزراعى تغييرا جذريا ، حيث انتقلت السيطرة من كبار الملاك الزراعيين على الفلاحين الى سيطرة الدولة عليهم .

ويصل طيبى فى بحثه الى نهايته بعرض وجهة نظره فى الموقف بعد

وفاة عبد الناصر الذى استطاع دون منازع طوال هـذه الفترة أن يقـوم الجماعات المتنافسة وأن يعمل على تماسكها وذلك بقدرته الواعية علـى حفظ التوازن والتنسيق الدائم لعلاقات القوى المتعددة داخل السـلطة . فبوفاة عبد الناصر وغياب إدارته ظهرت الصراعات على السلطة ، والتى استطاع الرئيس الجديد أن يحسمها ويعيد توحيد القيادة تحت زعامته . ويضيف المؤلف محددا ملامح سياسة الرئيس الجديد والتى كان طابعهـا المميز ـ فى رأيه ـ ضمان ولاء الجيش .

ويقرر طبيى أنه يلاحظ وحتى عام ١٩٧٢ (تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب) ازدياد قوة التحالف بين كل من البرجوازية المصرية ذات الاتجـاه المحافظ والجيش .

ويتوقع طبيى استنادا الى استعراضه لظروف المعارضة احتدام الصراع على السلطة فى المستقبل وتنافس الجماعات والتكتلات على الاستحواذ على الامتيـازات .